الشواهد اللغوية في "مشكل إعراب القرآن الكريم"

الأغراض والموضوعات والمنهج

د. فادي صقر أحمد عصيدة

أستاذ مساعد

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

(00972599112549) (fadi_137@yahoo.com)

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتوضيح قضية الشاهد اللغوي في مشكل مكي لإعراب القران الكريم، حيث يغوص هذا البحث في أغراض هذه الشواهد التي تنوعت بين شواهد صرفية وصوتية وإملائية ونحوية، وقد هدف هذا البحث إلى بيان أبرز أغراض هذه الشواهد، وضرب الأمثلة المتنوعة على كل غرض من هذه الأغراض، إضافة لبيان موضوعات الشاهد النحوي الذي احتل المركز الأول كما ومصادر، وتحليل المنهج الذي اتبعه المؤلف في تعامله مع هذه الشواهد، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي لاستقراء هذه الشواهد تمهيدا لدراستها، ثم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف للغوص في هذه الشواهد ودراستها وتحليلها، وقد خلص البحث إلى أن تنوع مصادر مكي في الشواهد اللغوية، فكانت شواهد قرآنية، وشعرية، ونثرية، وكذلك تنوعت الأغراض التي جاءت عليها هذه الشواهد من صرفية صوتية، وإملائية ونحوية وغيرها، وكان الشاهد النحوي هو الأغزر والأكثر مادة وموضوعا، فشملت شواهد في الجملة الاسمية والفعلية وشبه الجمل والتوابع والضمائر والأدوات، وكان لمكي منهج خاص في طريقة الاستشهاد اللغوي.

الكلمات المفتاحية: مشكل إعراب القرآن الكريم، الشواهد اللغوية، موضوعات الشاهد النحوي، المنهج الوصفي التحليلي .

Linguistic findings in (Moshqel I’rab Al-Quran Al- Kareem) functions, subjects and methods

Dr. Fadi S. A. Assida
Assistant Professor
(fadi_137@yahoo.com)
00972599112549
Palestinian Ministry of Education and Higher Education

Abstract

This research discusses in detail the issue of the linguistic marks in Maki way of parsing the holy Quran ,so this research dives in the purposes of this marks which are diverse between morphological , phonological،orthorogical, and syntactic marks.this research is aimed to manifest the most notable purposes of these marks, give variety of examples on every purpose,in addition to manifest the syntactic subject_ marks which has occupied on the top position of the other marks, manifest their sources , and analyze the methodicalness which the Author is followed in functioning these marks , therefore this study has depended on the inductive methodicalness inorder to study it ,then on the analytical descreptive methodicalness which is aimed for diving in these marks , studying and analyzing them.Finally the research has arrived that the sources of Makii of these linguistic marks are diverse between Qur'anic ,poetic ,and prosaic sources,beside that the purposes of these marks diverse between morphological and phonological purposes, orthorogical, syntactic purposes and others ,since the syntactic mark is the most common mark hence it includes marks in nominal,verbal sentences,semi_sentences ،extras , and pronouns,Finally we can implicate that Meki has a distinguished methodicalness in making his linguistic investigation

key words : the issue of parsing the holy Qur'an ,the linguistic marks,the subjects of syntactic marks,the analytical descreptive methodicalness.

مقدمة

يعد الشاهد اللغوي أهم ركيزة من الركائز التي قامت عليها دراسة اللغة في مراحلها الأولى، فهو العنصر الأساسي الذي تقعدت بناء عليه قواعد اللغة نحوها وصرفها، وقد ظهر هذا الاهتمام بالشاهد اللغوي والنحوي – على وجه الخصوص- بعد أن تفشت الأمراض اللغوية في جسد العربية، وذلك بعد أن دخل العرب والعجم في الدين الجديد، والكل منهم يحاول الفوز بلسان عربي مبين، فأحدث هذا خلطا بين الألسن، وانتشرت أمراض اللغة وخاصة اللحن، فأراد العلماء أن يحصنوا هذه اللغة ضد تلك الأمراض وبالتالي تصل الحصانة اللغوية إلى القرآن الكريم، فوضع علماء العربية من ذلك الوقت المبكر من تاريخ الإسلام عددا من الأسس والمعايير لمنهجية حفظ هذه اللغة، منها القياس والتعليل، وكان الشاهد اللغوي أو النحوي بوابة لا بد لمن أراد دراسة اللغة أو الغوص في لججها من المرور عبر هذه البوابة، حتى توضع أسس النحو واللغة على أعماق صلبة متينة.

لقد كانت كتب إعراب القران الكريم من أهم الكتب التي اتكأت على الشاهد اللغوي في توجيهات الآيات نحويا وصرفيا ومعنى، وبخاصة تلك المؤلفات التي اهتمت بالمشكل من آياته الكريمة، ولعل من أهم تلك المؤلفات كتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي،[1] الذي يمثل مدرسة الأندلس بمنهجها وطريقتها.

ولأهمية الشاهد اللغوي في كتب إعراب القرآن، ولاعتماد العلماء عليه في توجيه الآيات، وتقوية الآراء، أو رفضها، فقد اخترنا هذا الموضوع ليكون موضوعا لبحثنا هذا، ونحن نرى قبل الغوص في قضية الشاهد اللغوي عند مكي أن نُعرِّجَ ولو بشكل يسير عن الشواهد اللغوية تعريفا ونوعا، وكل ذلك يكون باختصار ممهد لدراستنا، وذلك أن الدراسات في الشاهد اللغوي كثيرة، ويمكن لمن أراد المزيد عنها العودة إلى تلك المصادر، أما نحن هنا فنقدمها مدخلا لدراستنا، حيث إن المهم عندنا هو الدراسة التطبيقية لهذه الشواهد في إعراب مكي.

الشاهد اللغوي بين اللغة والاصطلاح

تعود كلمة الشاهد إلى الأصل الثلاثي (شَهِدَ)، والتي جاء الكلام حولها في معجم الصحاح "الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا ...والمشاهد المعاينة. ... وشهود الناقة، آثار موضع منتجه، (من دم أو سلّى"[2]، وقيل في تعريف الشاهد لغة: بأنه النجم، وقيل، ويقال للشاهد: شهيد، ويجمع على شهداء،[3]. والشاهد العالم الذي يبين ما عمله،[4]، أو هو الحاضر الماثل مطلقا أو خصوصا، في أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها أو وظائفه منها[5].

ومجمل القول في الشاهد لغة: بأنه الخبر القاطع الموثوق به، وهو يدل على أثر دال على حقيقة الشيء ووجوده، والشهادة على هذه الحقيقة وهذا الوجود.

الشاهد اصطلاحا

تعريف الشاهد لغة يرتبط بخيط رفيع مع التعريف الاصطلاحي للشاهد، فهو اصطلاحا: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه- ﷺ -، وكلام العلماء قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر".[6] أو بعبارة أخرى: هُوَ قول عربي شعرا ونثرا قبل في عصور الاحتجاج، والمراد الاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة.[7]

إن التعريفات السابقة تقودنا مباشرة إلى قضية الاحتجاج أو الاستشهاد اللغوي الذي يرى د.سعيد الأفغاني أن الاحتجاج أو الاستشهاد هو" إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو التركيب. بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[8].

وقد استعمل القدماء لفظة الاحتجاج قاصدين بذلك الاستشهاد، وحيث جاءت في وقت متأخر نسبيا على كلمة الاحتجاج. ونحن اليوم لا نرى فرقا بين الاحتجاج أو الاستشهاد، لأن كليهما يدل على الإتيان بالحجة، أو الشاهد القاطع من قبل علماء اللغة.

أغراض الشواهد اللغوية عند مكي في إعراب القران الكريم

تنوعت أغراض الشواهد اللغوية، عند مكي في إعرابه للقران الكريم في كتابه الموسوم بمشكل إعراب القران الكريم، وذلك حسب الموقف الذي جاء فيه الشاهد، ويمكن لنا أن نذكر أهم الأغراض التي قصد إليها مكي من الشواهد، وهي الآتي:

أولا: الشاهد لغرض إملائي

أورد مكي عددا من الشواهد التي تخدم قضايا إملائية، وكانت هذه الشواهد مختصرة توضح الهدف الذي جاءت لأجله، ومن أمثلة الشواهد التي تخدم قضايا إملائية ما جاء عنده حين عرض قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[9]، فبعد أن ناقش هذه الآية نحويا، وبين الآراء فيها، عرض قضية كتابة كلمة {بِأَيِّيكُمُ } وأنها كتبت في المصحف بياءين، وقدّم التعليل على هذه الكتابة، ثم جاء بعدد من الشواهد القرآنية التي تدعم رأيه في هذه الكتابة، فقال:" وكتبت {أيكم} في المصحف في هذا الموضع خاصة بياءين وألف قبلهما، وعلة ذلك أنهم كتبوا الهمزة صورة على التحقيق وصورة على التخفيف، فالألف صورة الهمزة على التحقيق والياء الأولى صورتها على التخفيف؛ لأن قبل الهمزة كسرة، فإذا خففتها فحكمها أن تبدل منها ياء والياء الثانية صورة الياء المشددة، وكذلك كتبوا {بأييد} بياءين على هذه العلة وكتبوا ﴿وَلَأَوْضَعُواْ ﴾[10] بألفين، وكذلك ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾[11]و ﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ ﴾[12] و﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[13] كتب كله بألفين، أحدهما وهي الأولى صورة الهمزة على التحقيق، والثانية صورتها على التخفيف، وقد قيل: الأولى صورة الهمزة، والثانية صورة حركتها، وقيل: هي فتحة أشبعت فتولدت منها ألف، وفيه بعد وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف، إذ قد أتى على ذلك ولا سبيل لتحريفه، وهذا الباب يتسع وهو كثير

في الخط خارج عن المتعارف بين الكتاب من الخط فلا بد أن يخرج من ذلك وجه يليق به وسنذكره إن شاء الله تعالى مستقصى معللا في غير هذا "[14].

من النص السابق لمكي نلحظ أن مكيا قد أعطى رأيا فيما قيل في سبب هذه الكتابة، وأنه قد رفض رأيا آخر، وقد علل مكي الرأي الذي ذكره حول كتابة هذه الكلمة، ومع ذلك فإن الشاهد الذي جاء في المشكل، بهدف خدمة قضية إملائية ذكرها المصنف، يعد أقل الشواهد التي جاءت عند مكي، حيث إن عددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

ثانيا: الشاهد لغرض توضيح المعنى وتفسيره

جاء هذا النوع من الشواهد بعدد أكثر قليلا من سابقه من الشواهد، حيث عرض مكي لمثل هذا النوع من الشواهد، بهدف تفسير آية، أو توضيح معنى كلمة فيها، فهو مثلا حين عرض قوله تعالى﴿ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـٔٗا ﴾[15] ناقش معنى {يلتكم} وذلك حسب القراءات المتنوعة لهذه الآية، ووضح لنا أصل هذه الكلمة حسب كل قراءة، فقال قوله:" قوله ﴿ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ ﴾ من قرأ بلام بعد الياء فهو من {لات} {يليت} مثل كال يكيل ومن قرأه بهمزة بعد الياء فهو من ألت يألت، وفيه لغتان أحداهما: ألت يألت، وبه قرأ الجماعة في سورة الطور ﴿ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم ﴾[16] واللغة الأخرى ألت يألت وبه قرأ ابن كثير في سورة الطور ﴿ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم ﴾ وكله بمعنى النقص"[17]. والى مثل رأي مكي ذهب العكبري في تبيانه، إذ وضح معناها وذكر الآراء فيها باختصار[18].

ومن لغات العرب ولهجاتهم التي اعتمد عليها مكي لتوضيح المعنى ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيۡنَا ﴾[19] وذلك في توضيح معنى {هلم} التي هي بمعنى أقبلوا إلينا، وقد ذكر مكي أن هذا المعنى هو لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هلموا للجماعة، وهلمي للمرأة.[20]

ثالثا: الشاهد لغرض صوتي صرفي

شاب الدراسة الصوتية والصرفية التي قامت عند علماء العربية السابقين الكثير من الخلط وعدم التركيز، لذلك فأنت تجد علم الأصوات جزءا من علم التجويد أو هو نفسه عند البعض، وتجد علم الصرف لا ينفصل عن علم الأصوات فالصرف:"يعتمد اعتمادا عظيما على نتائج علم الأصوات"[21] لذلك فالخلط واضح بين الصرف والأصوات عند هؤلاء العلماء ومنهم مكي الذي ذكر عددا قليلا من الشواهد لغرض صوتي صرفي كالإدغام أو الإظهار أو تفخيم اللام في لفظ الجلالة أو ترقيقها، ونأخذ مثلا على مثل هذه الشواهد التي تخدم غرضا صوتيا صرفيا من إعراب مكي، فهو حين ناقش إعراب قوله تعالى﴿ يسٓ ﴾[22] ناقش القضية من نظرة علم الأصوات إليها وقدّم على كلامه شاهدا آخر مشابها لكلمة {يس}، وفي أثناء هذا النقاش ذكر لنا قراءة قرآنية، فقال" حق النون الساكنة من هجاء ﴿ يسٓ ﴾ إذا وصلت كلامك أن تدغم في الواو بعدها أبدا وقد قرأ جماعة بإظهار النون من ﴿ يسٓ ﴾ و﴿ نٓ وَٱلۡقَلَمِ ﴾[23] والعلة في ذلك أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها لأنها ليست بخبر لما قبلها، ولا يخبر عنها، ولا يعطف بعضها على بعض، كالعدد فحقها الوقف والسكون عليها، ولذلك

لم تعرب فوجب إظهار النون عند الواو؛ لأنها موقوف عليها غير متصلة بما بعدها، هذا أصلها ومن أدغم أجراها مجرى المتصل، والإظهار أولى بها لما ذكرنا"[24]

أما في أصل الكلمة، أو حذف حرف منها، أو قلب حرف حرف، وغير ذلك مما يدخل في بنية الكلمة، ذكر مكي عدة شواهد في هذا ومنها مناقشته إعراب قوله تعالى﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾[25] حيث وضح أصل كلمة {اشتروا}، وبيَّن ما طرأ على هذه الكلمة من تغيير وتبديل، ثم دعّم رأيه بشاهد قرآني من سورة الجن، فقال:" قوله:﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ أصله {اشتريوا} فقلبت الياء ألفا، وقيل اسكنت استخفافا، والأول أحسن وأجرى على الأصول ثم حذفت في الوجهين لسكونها وسكون واو الجمع بعدها وحركت الواو في اشتروا لالتقاء الساكنين واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ ﴾[26].

ومن الشعر في هذا الباب ما جاء عند مكي في إعرابه لقوله تعالى:﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[27]؛ حيث وضَّح أصل كلمة {الله}، ذاكرا عدة آراء فيها لعدد من العلماء ومنها ما ذكره أن أصلها هو {لاه}، وأتى عليه بشاهد شعري فقال:" وقيل أصله {لاه} ثم دخلت الألف واللام عليه فلزمتا للتعظيم ووجب الإدغام لسكون الأول من المثلين ودل على ذلك قولهم: لهي أبوك يريدون: لله أبوك فأخر العين في موضع اللام لكثرة استعمالهم له. ويدل عليه أيضا قوله:[28]

لاه ابن عمك

[البسيط]

يريدون لله[29]

رابعا: الشاهد لغرض الخلاف النحوي

شكَّل الخلاف النحوي مادة كبيرة في كتب إعراب القرآن الكريم، وكانت آراء النحاة، ومدارسهم النحوية ظاهرة بارزة بوضوح في كتاب مكي، حيث إنه كانا كثيرا ما يورد آراء المدارس النحوية سواء البصرية أو الكوفية، أو يورد آراء علماء هاتين المدرستين وغيرهم من العلماء والنحاة، وقد استدَّل مكي على هذا الخلاف بشاهد يقوي رأيا، أو يفنده، ومنه مثلا ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[30]، حيث ذكر مكي رأي سيبويه في نصب {المقيمين} وأتبعه برأي الكسائي، وبين بُعْدَه، وقدّم التعليل على هذا البعد، ثم عرض الرأي الذي يراه هو مناسبا مستشهدا عليه بآية قرآنية من سورة الأنبياء، فقال:" قوله ﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ انتصب على المدح عند سيبويه وقال الكسائي هو في موضع خفض عطف على ما في قوله بما أنزل إليك، وهو بعيد؛ لأنه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وإنما يجوز أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة لقوله ﴿ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ ﴾"[31].

نلحظ مما سبق أن مكيا استخدم الشاهد دليلا على آراء النحاة ومذاهبهم، وأنه جاء بالشاهد الذي يدعم رأيه.

خامسا: الشاهد لغرض نحوي

احتل هذا الشاهد منـــزلة عظيمة عند مكي، حيث أكثر من الاستشهاد على القضايا النحوية المختلفة، وقد جاءت هذه الشواهد عنده من الكثرة بمكان، ولذلك فقد تنوعت هذه الشواهد حسب موضوعات الكتاب، أو بمعنى آخر حسب الآية القرآنية محور الحديث، أو القضية النحوية المقصودة، وقد اجتهدت في إحصائها وتصنيفها، واخترت أن يكون تصنيفها حسب موضعها، فجاءت في ست مجموعات، وكل مجموعة ضمت عددا من القضايا النحوية التي استشهد عليها مكي بالشواهد المختلفة. فكانت شواهد الجملة الاسمية وما يلحق بها، والجملة الفعلية وما يلحق بها، ثم شبه الجملة والأساليب النحوية، وبعد ذلك شواهد التوابع، ومن ثم شواهد الضمائر، وأخيرا شواهد الأدوات والحروف. ونحن في القسم الثاني من هذه الدراسة سوف نقف عند هذه الشواهد ممثلين بمثال أو مثالين على كل قضية منها لتتضح صورة هذه الشواهد وموضوعها.

موضوعات الشاهد النحوي عند مكي

الجملة الاسمية وما يلحق بها

اعتمد مكي على الشاهد القرآني في كثير من توجيهات إعرابه للآيات القرآنية التي تكونت من مبتدأ وخبر وكان من هذه الشواهد التي ذكرها مكي فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر، أن {ما} في قوله تعالى ﴿ **وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾[32] هي مبتدأ، واستشهد على رأيه هذا بشاهدين اثنين من القرآن الكريم، الشاهد الأول كان من السورة نفسها، والثاني من سورة أخرى، حيث بين أن {ما} هنا مبتدأ والمجرور بعدها هو الخبر، فقال:﴿ **وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ** ﴾ {لا تقاتلون} في موضع نصب على الحال من {لكم}، كما تقول ما لك قائما، وكما قال الله: ﴿ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾[33] ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾[34] وما في جميع ذلك مبتدأ والمجرور خبره "[35].

ونلحظ أن مكيا لم يقم بتوجيه هذين الشاهدين أو الحديث عنهما بل اكتفى بكلام قصير موجز، فهذان الشاهدان جاءا عنده لتدعيم رأي نحوي، وترسيخ قاعدة نحوية.

أما إذا انتقلنا إلى شواهد الشعر الفصيح عند مكي في باب الجملة الاسمية وما يلحق بها سنرى عددا من هذه الشواهد التي استدل بها مكي على ما يتعلق بهذه الجملة من أحكام وقضايا، منها ما ذكره مكي في توجيهه لإعراب قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[36] رأي الخليل بن أحمد في رفع {أيهم}، إذ

يرى الخليل أنها مرفوعة على الحكاية، وهذا ما وضحه مكي وقدّره في رأي الخليل، ثم أتى بشاهد شعري على هذا التوجيه النحوي للخليل، وهذا الشاهد هو قول الشاعر:[37]

.... فأبيت لا حرج ولا محروم

[الكامل]

وقد فّصَّل مكي القول في هذا الشاهد، ووجهه نحويا ذاكرا رأي سيبويه في هذه القضية، فقال مكي:" قوله: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ قرأ هارون القارئ بنصب {أيهم} أعمل فيها {لننـــزعن} والرفع في {أيهم} عند الخليل على الحكاية فهو ابتداء وخبره {أشد} تقديره ثم لننـــزعن من كل شيعة الذي من أجل عتوه يقال أي هؤلاء أشد عتيا، وهو كقول الشاعر:

.... فأبيت لا حرج ولا محروم

أي بمنـــزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم وهذا عند سيبويه مرفوع بلا لأنها كـــ ليس وخبر ليس محذوف تقديره لا حرج ولا محروم في مكاني والياء تعود على اسم بات والجملة خبر بات ومن جعله حكاية جعل الجملة المحكية خبر بات والهاء في له المقدرة عائدة على الذي"[38].

الجملة الفعلية وما يلحق بها

تنوعت الشواهد النحوية في باب الجملة الفعلية ما بين شواهد في باب الفاعل أو المفعول أو الحال أو تعدية الفعل أو غيرها. ومنها مثلا عرض مكي للغة {أكلوني البراغيث} في أكثر من موضع، حيث احتج بهذه اللغة على الفاعل {كثير} في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾[39] حيث ذكر عدّة آراء فيها: سواء الرفع على البدل، أو على الخبر، أو على الفاعل، وعلى هذا الوجه تكون الواو في الفعل ليست فاعلا بل هي للجمع، وساق مكي هذا الرأي على لغة {أكلوني البراغيث}، فقال:" فعموا وصموا" إنما جمع الضمير واوا على المذكورين، و{كثير} بدل من الضمير وقيل {كثير} رفع على إضمار مبتدأ دل عليه {عموا وصموا} تقديره العمي والصم كثير منهم، وقيل التقدير: العمي والصم منهم كثير. وقيل جمع الضمير وهو متقدم على لغة من قال: {أكلوني البراغيث} و{كثير} رفع بما قبله"[40].

وفي موضع آخر يرى مكي أن الفعل {هدى} يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر أو بدونه، وجاء هذا الرأي عنده في إعرابه لقوله تعالى:﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم ﴾ [41] إذ يرى مكي أن الفعل {يهديهم} هنا تعدى دون حرف الجر مع إمكانية تعديه بحرف الجر، وقد ساق مكي على هذا شاهين قرآنيين الأول استشهد به على تعدية الفعل {هدى} بغير حرف جر، والثاني على تعديته بحرف الجر، فقال:" أصل هدى أن يتعدى بحرف جر، وبغير حرف، كما قال تعالى:﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾[42] وقال تعالى:﴿ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ﴾ [43]، فكلمة {الصراط} هي مفعول ثان للفعل {اهدنا} دون وجود حرف جر، أما كلمة {صراط} في الشاهد الثاني فهي مفعول به ثان للفعل {اهدنا} ولكن حصل هذا التعدي إلى هذا المفعول بواساطة حرف الجر {إلى}.

تطرق مكي في كتابه لعدد من شواهد الشعر العربي في باب إعراب الفعل المضارع سواء الفعل المضارع المرفوع أو المنصوب أو المجزوم، ومنها مثلا ما جاء عند مكي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾[44] ناقش الأوجه الإعرابية لموقع {يضركم}، وذكره عدّة آراء حولها ومنها الرفع على نية التقديم هنا احتج بشاهد شعري ، فقال:" وقيل هو مرفوع على نية التقديم قيل {وإن تصبروا} كما قال:[45]

إنك إن يُصرعْ أخوك تصرعُ

[الرجز]

فرفع تصرع على نية التقديم"[46]

3. شبه الجملة والأساليب النحوية وما يلحق بهما

تنوعت الأساليب اللغوية التي استشهد عليها مكي بالشواهد اللغوية فكانت شواهد في الإضافة والنداء والشرط والاستثناء والممنوع من الصرف وغيرها، ومنها مثلا ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾[47] حيث أسهب مكي في مناقشة القول في {إذا} فذكر رأي المبرد الذي يعدها ظرف مكان، وعرض رأي غيره ممن عدّها ظرف زمان، وهنا أوّل ما بعدها على الحذف، وهو حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، وجاء على هذا الرأي بشاهد قرآني، بعد أن ذكر مثالا من عنده، فقال:" وقال غيره هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، لكن إذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره: فإذا حدوث زيد ووجود زيد ونحوه من المصادر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: الليلة الهلال، أي حدوث الهلال في الليلة، ثم حذف على ذلك التقدير، وظروف الزمان تكون خبرا عن المصادر ومثله ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾[48].

أما من الشرط فنذكره شاهده في باب جواب الشرط حيث فصّل مكي القول في إعراب قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾[49] وخاصة في إعراب كلمة {فيكون} وذلك تبعا للقراءات القرآنية ما بين النصب كما قرأ بن عامر والكسائي أو الرفع، وبالتالي تكون قد قطعت مما قبلها، أو القراءة على الجزم على اعتبار جواب الشرط، ومكي في هذه الآية ناقش قضية النصب على جواب {كن} ورفضها على اعتبار أن اللفظ لفظ الأمر، ولكن معناه التعجب وساق عليه شاهدا قرآنيا هو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾[50]، وحين عرض مكي لرأي الأخفش ذكر الشاهد القرآني على رأيه، فالأخفش يرى في {فيكون} أنها جواب، {كن} مستدلا بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾[51]، ولكن مكي رفض هذا الرأي ورفض تأويل الأخفش للشاهد القرآني، فقال: وقد أجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ﴾ أن يكون {يقيموا} جوابا لـــ {قل}، وليس هو بجواب له على الحقيقة لأن أمر الله تعالى لنبيه ﷺ بالقول ليس فيه بيان الأمر لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم

أقيموا الصلاة فنصب {فيكون} على جواب {كن}، إنما يجوز على التشبيه على ما ذكرنا وهو بعيد لفساد المعنى"[52].

وفي أسلوب التفضيل استشهد مكي بالشعر لبيان أسلوب المفاضلة في قوله تعالى:﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[53] حيث عرض جواز المفاضلة هنا، وهل {خير} هنا للمفاضلة أم ليست للمفاضلة، وقد احتج مكي على هذا بشاهد شعري مشابه فقال:"قوله﴿ ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ إنما جازت المفاضلة في هذا ولا خير في آلهتهم لأنهم خوطبوا على ما كانوا يعتقدون لأنهم كانوا يظنون في آلهتهم فخوطبوا على زعمهم وظنهم، وقد قيل إن {خيرا} هنا ليست بأفعل إنما هي فعل فلا يلزم تفاضل بين شيئين كما قال حسان[54]

فشركما لخيركما الفداء

[الوافر]

أي فالذي فيه الشر منكما فداء للذي فيه الخير.[55]

4 التوابع

تنوعت شواهد التوابع عند مكي فشملت العطف، والصفة، والبدل، والتوكيد، وجاءت هذه الشواهد إما في باب الإعراب أو باب الحذف، منها مثلا ما جاء عند مكي في توجيهه للآية الكريمة: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ ﴾[56] حيث ذهب مكي في توجيه هذه الآية إلى الاستعانة بالقراءة القرآنية التي ترفع العين الأولى على اعتبار أنها عطف على المعنى، أي عطف على الابتداء، وعرض عدّة آراء حول رفعها، ومنها أنها معطوفة على المضمر المرفوع في {بالنفس}، وجاء بشاهد قرآني دليلا على هذا الرفع، حيث إنها جائزة وإن لم يؤكد، كقوله تعالى: ﴿ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[57] وذهب إلى أن زيادة {لا} بعد حرف العطف في هذا الشاهد ليست حجة على الفصل بين أجزاء جملة العطف"[58].

أما في باب النعت والمنعوت فجاء مكي بعدة شواهد حول هذه القضية، وبيَّن موطن الاستشهاد بها، كان منها مثلا في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ إِحۡسَٰنًا ﴾[59] حيث أتى مكي بشاهد قرآني على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه، وذلك في توجيهه لنصب {إِحۡسَٰنًا} حيث يرى أن تقدير الآية:" ووصينا الإنسان بوالديه أمرا ذا حسن فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، كما قال: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[60] أي دروعا سابغات"[61]، فمكي هنا يقدر المحذوف في الآية وفي الشاهد القرآني الذي جاء به.

أما التابع الآخر الذي استشهد عليه مكي بالشعر فهو البدل، فقد استشهد مكي بشاهد شعري واحد على قضايا البدل وذلك في إعراب قوله تعالى﴿ فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ ﴾[62]، حيث فصَّل كل منهما الموقع الإعرابي لكلمة {قوم} ما بين النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل، فهذا مكي يرى في

نصبها الاستثناء، ثم ذكر رأي الفراء فيها وهو جواز رفعها على البدل وساق على هذا شاهدا شعريا ومما قاله مكي في هذا الموضع:" وأجاز الفراء الرفع على البدل كما قال: [63]

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافِيرُ وإلا العيسُ

[الرجز]

فأبدل من أنيس والثاني من غير الجنس وهي لغة بني تميم يبدلون وإن كان الثاني ليس من جنس الأول"[64].

وبعد ذلك أورد مكي رأي الحجازيين في مثل هذه القضية وأنهم ينصبون إذا اختلفتا وإن كان الكلام منفيا وجاء على كلامه هذا بشاهد شعري للنابغة هو:[65]

إِلّا أَوارِيَّ لَأياً ما أُبَيِّنُها

[البسيط]

بالرفع والنصب[66]

5 الضمائر وما يلحق بها

في موضوع الضمير العائد من الجملة المعطوفة على الصفة ذكر مكي رأيه فيه وذلك في قوله تعالى: ﴿ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾[67]، حيث ذكر لنا مكي رأي الأخفش في هذا العائد من الجملة المعطوفة على الصلة وأنه محمول على المعنى. وقد جاء بشاهد قرآني يؤكد هذا المعنى وذاك التقدير فقال:" والعائد من الجملة المعطوفة على الصلة محمول على المعنى عند الأخفش؛ لأن {لما معكم} معناه لما آتيتموه من الكتاب، كما قال:﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[68] فحمله على المعنى في الضمير إذ هو بمعنى: فإن الله لا يضيع أجرهم، ولا بد من تقدير هذا العائد في الجملة المعطوفة على الصلة، وهي ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ ﴾ فهما جملتان لموصولين حذف الثاني للاختصار وقام حرف العطف مكانه، فلا بد من عائد في الصلتين على الموصولين"[69].

أما من الشعر فقد استشهد مكي على مسائل الضمير بشاهد شعري واحد، وذلك في عودة الضمير الهاء في كلمة بطونه في قوله تعالى:﴿ نُسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾[70]؛ إذ ذكر مكي لعودة الضمير ستة أوجه، كان الوجه الخامس فيها مدعوما بشاهد شعري للأعشى، وهذا الوجه ينص على عودة الضمير "على واحد الأنعام وواحدها نعم والنعم مذكر والنعم واحد الأنعام والعرب تصرف الضمير الواحد إذا كان لفظ الجمع قد تقدم قال الشاعر وهو الأعشى:[71]

فإنْ تعهديني ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أودى بها

[المتقارب]

فقال {بها} فرد الضمير في أودى على الحدثان أو الحادث وذكر لأنه لا مذكر لها من لفظها"[72]

فمكي في هذا العود للضمير يناقش الآراء الستة ويستشهد بالشعر ويقدر دون أن يقدم ترجيحا لأحد هذه الوجوه.

6. الأدوات والحروف

ذكر مكي رأيه أكثر من مرة في إعرابه لـــ {إن} ومعانيها فمكي مثلا حين ناقش إعراب قوله تعالى :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[73] أسهب في تفصيل أقوال العلماء في {إن} الواردة في الآية ومنها الرأي القائل:" أن {إن} المخففة بمعنى {ما} واحتج على هذا الرأي بشاهد قرآني، فقال:" لو جعلت {إن} في حال التخفيف بمعنى {ما} لرفعت {كلا} ولصار التشديد في {لّما} على معنى إلا كما قال: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[74] بمعنى ما كل نفس إلا عليها على قراءة من شدّد لما"[75].

وفي موضع آخر استشهد مكي الأندلسي بشاهد شعري على رأي الكوفيين في قضية جواز دخول اللام في خبر {لكن} وذلك في إعرابه لقوله تعالى:﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[76] إذ ذكر مكي رأي الكوفيين واحتج عليه بشطر شعري، فقال:" وأجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر {لكن} وأنشدوا[77]

ولكنني من حبها لكميد

[الطويل]

ومنعه البصريون لمخالفة معناها معنى أن"[78]

أما في تقدير الحروف فقد ذكر مكي شاهدا شعريا في تقدير حرف الجر {في} وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [79] إذ أسهب مكي في مناقشة هذه الآية وبالتحديد في سبب جر كلمة {اختلاف} وهنا ذكر آراء البصريين والكوفيين وسيبويه وغيره، وحين ذكر رأي سيبويه احتج له بشاهد شعري وبعد الشاهد فَصَّل الحديث فيه وتوجيهاته، فقال ناقلا رأي سيبويه في تقدير حرف الجر {في} وذلك لتكرارها مرتين في الآيتين السابقتين " وعلى تقدير الحذف في مثل هذه الآية أنشد سيبويه[80]

أكلَ امرئٍ تحسبين أمرا ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ ناراً

[المتقارب]

فخفض و(نار) ونصب (نارا) الأخير عطفا على (كل) المنصوب بـــ (تحسبين) وعلى امرئ المخفوض بكل فعطف على عاملين مختلفين فقدره سيبويه على حذف (كل) مع نار لتقدم ذكرها كأنه قال: وكل نار ثم حذف (كلا) لتقدم ذكرها فيسلم بهذا التقدير من العطف على عاملين وحذف الجر إذا تقدم ذكره جائز"[81].

منهج مكي في الاستشهاد اللغوي

سجل مكي في كتابيه حول إعراب القرآن الكريم منهجا خاصا وواضحا في طريقة الاستشهاد النحوي، سواء أكان هذا الأخذ من المصدر الأول وهو القرآن الكريم أم من الحديث أم حتى من كلام العرب، ولعل أهم القضايا التي يمكن تسجيلها حول منهجه الآتي:

أولا: نسبة الشواهد

لم يكن مكي يهتم كثيرا بنسبة الشواهد سواء القرآنية، أو الشعرية، أو غيرها، فالقرآنية ما كان يوضح السورة أو الآية التي استشهد بها بل كان يكتفي بذكر (كقوله تعالى) أو كقوله ومثال ذلك واضح في كتابه[82].

أما الاستشهاد بالقراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها فقد كان الخلط ما بين النسبة أو عدمها، فأحيانا نجد مكيا ينسب القراءة إلى أصحابها، وأحيانا أخرى نراه يذكرها دون نسبة ويكتفي بالقول: قُرئ، أو في قراءة، أو غير ذلك، ومن الأمثلة على عدم نسبة القراءة ما جاء عند مكي في توجيهه الإعرابي لقوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[83]؛ حيث اجتمع عند مكي في هذه الآية الأمران معا من حيث نسبة القراءة إلى أصحابها أو عدمه فقال مكي:" وكذلك في قراءة من قرأ "مالك" بالألف، فأما من قرأ "مالك" فلا بد من تقدير مفعول محذوف تقديره: مالك يوم الدين الفصل والقضاء ونحوه لأنه متعدٍ. وجمع مالك مُلاك ومِلَّك، وجمع ملك أملاك وملوك، وقد قرأ أبو عمر: ملك بإسكان اللام كما يُقال: فَخِذ وفُخْذ وجمعه على هذا أمْلُك وملوك "[84].

أما الشواهد الشعرية عند مكي فلم يكن يهتم بنسبتها من حيث بيان اسم الشاعر أو عصره أو أي معلومة عنه، بل اكتفى بالقول: كما قال الشاعر أو قول الشاعر، إلى غير ذلك، ومنها مثلا ما جاء في باب نصب الفعل المضارع بـــ {أن} مضمرة، وذلك في إعرابه لقوله تعالى:﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾[85]، إذ ناقش مكي بعض الآراء في نصب كلمة {يقول}، وقدّم شاهدا شعريا لميسون بنت بحدل، ولكن دون أن يسميها فقال مكي في هذا:" وقد قيل: إن "ويقول" معطوف على الفتح لأنه لمعنى: أن يفتح فهو معطوف على اسم فاحتيج إلى إضمار أن ليكون مع يقول مصدرا فيعطف اسما على اسم فيصير بمنـــزلة قول الشاعر:

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لُبْس الشفوف

والرفع في "ويقول" على العطف"[86]

وقد نسب مكي بعض الأبيات الشعرية ولكن عددها قليل ومنها مثلا نسبه لبيت الأعشى الذي جاء به شاهدا على حذف النون من كلمة {تبشرون} في قوله تعالى:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾[87] حيث يرى مكي أن حذف

النون التي مع الياء في ضمير المنصوب موجود بالشعر بدليل بيت الأعشى، فقال مكي: "وقد جاء كسر نون الرفع وحذف النون التي مع الياء في ضمير المنصوب في الشعر، قال الأعشى:

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوّفيني

أراد تخوفينني فحذف النون الثانية وكسر نون المؤنث لمجاورتها الياء، والنون في تخوفينني علامة الرفع في الفعل الواحد، كالنون في {تبشرون} التي هي علم الرفع"[88].

والأمر لم يختلف كثيرا عند مكي في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ انه لم ينسب بعض الأحاديث، ونسب البعض الآخر، فمن الأحاديث غير المنسوبة عنده حديث الرسول -ﷺ-:" إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت"[89] إذ ذكر مكي هذا الحديث في موضعين، ولم ينسبه إلى الرسول -ﷺ- وهو حين استشهد به لم يذكره كاملا بل اكتفى بجزء منه.[90]

ومن الأحاديث المنسوبة إليه عليه السلام ما جاء عنده في توجيه منع كلمة {سلال} من الصرف في قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا ﴾[91]، حيث احتج مكي بحديث للنبي -ﷺ- وهو:" إنكن أنتن صواحبات يوسف"[92].

أما نسبة لغات العرب ولهجاتهم في كتاب مكي، فقد جاءت مشابهة لما سبقها من حيث الخلط ما بين النسبة لأصحابها أو عدمه، فمن اللهجات غير المنسوبة لأحد عند مكي ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[93] إذ ناقش مكي كلمة {إدبار} وعدّها ظرف زمان وذلك على قراءة كسر الهمزة في أولها، أما من فتح الهمزة في سورة {ق} فيرى مكي أنها جمع {دُبُر} وهو أيضا ظرف، وساق على هذا قولا لم ينسبه لأحد سوى للعرب، فقال:" وأما من فتحها في {ق} فإنه جعله جمع دُبُر وهو ظرف متسع فيه، حكي عن العرب: جئتك دُبُر الصلاة"[94].

ومما نسبه مكي من لهجات لأصحابها ما نسبه للغة أهل الحجاز في إعرابه لقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾[95] حيث يرى أن {ما} هنا على لغة أهل الحجاز.[96].

ثانيا: تأويل الشواهد وتوضيح وجه الاستشهاد

كان مكي في أحيان كثيرة يؤول الشواهد سواء القرآنية أم الشعرية أم غيرها، حيث كان يوضح وجه الاستشهاد في أحيان ويناقش الشاهد، فمما جاء عند مكي في هذا الباب ما فعله في إعرابه لقوله تعالى:﴿ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ ﴾[97] حيث ناقش مكي إعراب كلمة {سمان} ما بين الخفض على النعت للبقرات، أو النصب على النعت لـــ {سبع}، واستشهد على ذلك بشاهد قرآني هو قوله تعالى:﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا ﴾[98] جاء به شاهدا على النصب مع جواز الخفض؛ حيث وجه مكي الشاهد الذي احتج به ووضحه بقوله:" قوله: {سمان} الخفض على النعت للبقرات" وكذلك {خضر} خفضت على النعت لـــ {سنبلات} ويجوز النصب في {سمان} و{خضر}

على النعت لـــ {سبع}، كما قال تعالى:﴿ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ طِبَاقٗا ﴾ على النعت لـــ{سبع} ويجوز خفض طباقا على النعت لـــ{سماوات}، ولكن لا يقرأ إلا بما صحت روايته ووافق خط المصحف"[99].

ومن شواهد الشعر الموضحة والمبين فيها وجه الاستشهاد ما جاء عند مكي في إعرابه لقوله تعالى:﴿ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖ ﴾[100]، إذ يرى مكي موضع {على سواء} هو النصب على الحال، وجاء عليه بشاهد قرآني وضحه وفسره وبين وجه الاستشهاد به، ثم عطف عليه بشاهد شعري فسره ووضح وجه الاستشهاد فيه، فقال بعد أن عرض الشاهد وهو قول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن

"فخاليين حال من التاء ومن الكاف وفيه اختلاف من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال"[101].

ثالثا: تعدد الشواهد على القضية الواحدة وتنوع مصادرها.

تأكيدا للقاعدة النحوية أو للوجه الإعرابي الذي كان يورده مكي كان يلجأ إلى الاستشهاد أو الاحتجاج، وزيادة في التدعيم والتأكيد كان يلجأ إلى عدة شواهد على القضية الواحدة، سواء أكان هذا الشاهد قرآنيا متعددا أم قرآنيا متبوعا بشاهد شعري أو غير ذلك. وهذه الظاهرة نلحظها واضحة جلية في الكتاب، ولعل من ذكر بعض الأمثلة ما يغني عن التفصيل، ومن هذه الظاهرة عند مكي ما جاء في إعرابه لقوله تعالى:﴿ فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ ﴾[102]، حيث ذكر لنا مكي رأي البصريين في رفع {النجوم}، إذ يرى البصريون فيه الرفع على الفاعل بإضمار فعل، وقد ساق مكي على هذا الرأي عددا من الشواهد القرآنية المشابهة فقال:" قوله: ﴿ فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ ﴾ {النجوم} عند البصريين رفع بإضمار فعل؛ لأن فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، ومثله:﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾ [103] و ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[104] و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ﴾[105] وهو كثير في القرآن الكريم"[106].

وأما الشاهد القرآني المتبوع بشاهد شعري نراه عند مكي – مثلا – في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ فَقُلۡ ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖ ﴾[107]، إذ جاء بشاهد قرآني على اعتبار أن موضع {على سواء} هو حال من الفاعل أو المفعولين، وهو قوله تعالى:﴿ فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾[108]، وبعد ذلك أتى بشاهد شعري تأكيدا على رأيه في جواز النصب على الحال. وهو قول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن.[109]

رابعا: تكرار الشاهد في أكثر من موضع

كان مكي في مواضع محددة يكرر الشاهد الواحد في أكثر من موضع، وهذا الشاهد سواء أكان قرآنا أم شعرا أم غيره، ومنها مثلا تكراره للشاهدين القرآنيين:﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا ﴾[110]، وقوله تعالى:﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ

﴿رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[111]، متلازمين في موضعين مختلفين، وتكراره للشاهد الأول (شاهد البقرة) في ثلاثة مواضع، وذلك كله في مناقشة لقضية واحدة هي قضية الحال المؤكدة إذ اجتمع عنده الشاهدان معا في توجيهه لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[112]. وفي إعرابه لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾[113]، ففي الموطن الأول يرى مكي عدم جواز نصب كلمة {خبيرا} على الحال إلا أن تكون حالا مؤكدة مثل كلمتي {مصدقا} و{مستقيما} اللتين جاءتا في الشاهدين، ومع ذلك كله فمن يرى أن هذه الحال على الرغم من جوازها إلا أن فيها نظر".[114]

أما الموطن الثاني الذي اجتمع فيه الشاهدان فهو توجيهه لكلمة {نزاعة} وذلك على قراءة حفص عن عاصم الذي ينصبها، ويرى مكي في هذا النصب هو الحال. ثم ذكر رأي المبرد الرافض لاعتبارها حالا، معللا ذلك أن لا تكون إلا نزاعة للشوى، وقد جعل مكي {نزاعة} مثل {مصدقا} و{مستقيما} في الشاهدين السابقين.[115]

وفي موطن ثالث جاء الشاهد الأول (شاهد البقرة) مع شاهد مشابه من سورة الأنعام وذلك كله لغرض واحد هو الحال وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[116]، إذ إنه يجيز في نصب {مدبرين} على الحال المؤكدة فقط وليس على الحال المطلقة، وجاء على ذلك بالشاهدين الأول ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ والثاني هو ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[117]، فكلمة {مدبرين} حال مؤكدة مثل كلمتي {مصدقا} و{مستقيما}.[118]

أما شواهد الشعر المكررة عند مكي فهي قليلة جدا مقارنة بالتكرار في شواهد القرآن الكريم، و لم يرد عنده التكرار في شواهد الشعر إلا في بيت واحد هو قول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيسُ.

حيث تكرر هذا الشاهد في موضعين الأول جاء في إعرابه لقوله تعالى:﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[119]، حيث يرى مكي أن {قوم} منصوب على الاستثناء سواء المنقطع أو غير المنقطع، وقد ذكر مكي رأي الفراء الذي يجيز فيها الرفع على البدل مثل كلمة (اليعافير) التي بها بدل من (أنيس).[120]

والموطن الثاني الذي تكرر فيه هذا الشاهد كان إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾[121]، إذ إن الفراء يجيز في {قليلا} الرفع على البدل مثل {قوم} في آية يونس السابقة، وكرر الشاهد مرة ثانية، وعلق عليه بالقول: "فرفع اليعافير على البدل من أنيس وحقه النصب لأنه استثناء منقطع من الكلام"[122].

أما لهجات العرب فقد تكررت عنده ومنها لغة (أكلوني البراغيث) في موضعين. الأول جاء في إعرابه لقوله تعالى:﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[123]، إذ أسهب مكي في ذكر الآراء المخرجة لمثل هذه القضية،

وذكر الرأي القائل إنها على لغة (أكلوني البراغيث).[124] والموضع الثاني في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [125].

خامسا: الاقتصار على موطن الشاهد

تميَّز مكي في إيراده لشواهده بالاختصار والتركيز على موطن الشاهد، فلم يكن يهتم كثيرا بإيراد ما قبل الشاهد أو ما بعده، وفي أحيان كثيرة كان يأتي بشطر البيت موطن الشاهد أو الجزء من الآية موطن الاستشهاد، ومن الأمثلة على اهتمام مكي بالجزء المحدد من الشاهد ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ ﴾[126]، إذ عدّ هذه الآية في باب حذف المضاف وقيام المضاف إليه مكانه، إذ إن التقدير " يخرج من أحدهما" وقد ساق مكي على هذا الرأي عدّة شواهد قرآنية كلها جاءت مختصرة موجزة، أي لم يأت من الآية إلا موضع الشاهد فقط، ومن الآيات التي احتج بها على حذف المضاف قوله تعالى: ﴿رَجُلٍ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ ﴾[127]،﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾[128]،﴿ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَتۡكَ ﴾[129]، ونلحظ أن مكيا اقتصر في الآيات التي احتج بها على موطن الشاهد دون زيادة أية كلمة قبله أو بعده.

ومن الشعر أكثر مكي من الاستشهاد بأنصاف الأبيات التي تحتوي موطن الاستشهاد ومنها مثلا استشهاده على جواز نصب كلمة {يوم} في قوله تعالى:﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلۡمَقۡبُوحِينَ ﴾[130]، على العطف على الموضع من كلمة في هذه الدنيا" واحتج على هذا النصب على الموضع بشطر شعري هو قول الشاعر:[131]

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا.

[الطويل]

فكلمة (غدا) نصبت على الموضع من شبه الجملة (من اليوم)[132].

أما استشهاده بالبيت كاملا ما جاء مثلا في إعرابه لقوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾[133]، حيث ناقش عدة آراء للعلماء في {لا} وهل هي زائدة أم غير زائدة وعرض لقراءة {لا أقسم} دون ألف والتوجيه النحوي لهذه القراءة، ثم عرض قضية حذف النون أو حذف اللام من الاستقبال، وهنا احتج بشاهد شعري على جواز حذف اللام من القسم، وإثبات النون، فقال:" وقد قيل إنه للاستقبال ولكن حذفت النون، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النون، وأنشدوا[134]:

وقتيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإنَّه فِرْغٌ وإنَّ أخاهُمُ لم يثأرِ.[135]

[الكامل]

سادسا: الالتزام بعصر الاستشهاد النحوي

من خلال تتبع الشواهد الشعرية أو النثرية نرى أن مكيا قد التزم بعصر الاحتجاج النحوي الذي وضعه العلماء، حيث جاءت شواهده منتقاة من العصر الجاهلي مثل امرئ القيس والنابغة الذبياني وغيرهما، أو العصر الإسلامي أمثال كعب بن مالك وحسان بن ثابت، انتهاء بالعصر الأموي والاستشهاد بشعر جرير والفرزدق وغيرهما. وهذا يدل على أصالة هذه الشواهد التي احتج بها.

الخاتمة

تنوعت الأغراض التي لأجلها اعتمد مكي على الشواهد اللغوية في كتابيه، فجاءت شواهده لتخدم غرضا إملائيا، وأخرى لتدعم قضية المعنى وتوضيحه وتفسيره، وجاءت شواهد ثالثة خدمة لغرض صوتي صرفي، وكان هناك الشاهد الذي يدخل في باب الخلاف النحوي وتدعيم رأي على آخر، وكل هذه الأغراض كانت شواهدها قليلة العدد سواء القرآنية أم الشعرية أم غيرهما. أما الغرض الأبرز والذي لأجله جاءت المئات من الشواهد موزعة في الكتاب، فقد كان الشاهد النحوي الذي تنوعت موضوعاته منها مثلا شواهد تتعلق **الجملة الاسمية وما يلحق بها**، مثل شواهد في باب المبتدأ والخبر، وشواهد كانت في باب **الجملة الفعلية وما يلحق بها**، كالفاعل، وتعدية الفعل، وإعراب الفعل المضارع وغيرها، وشواهد في باب **شبه الجملة والأساليب النحوية وما يلحق بهما**، كالمضاف والمضاف إليه، وأسلوب الشرط وغيرهما، إضافة لشواهد في **باب التوابع** كالعطف والبدل والصفة، شواهد في باب **الضمائر وما يلحق بها**، كحذف الضمائر أو بيان عودها، وأخيرا كانت شواهد في **باب الأدوات والحروف**، كزيادة الأدوات أو حذفها أو المعنى الذي تؤديه الأداة داخل سياقها اللغوي، وقد كان لمكي منهاج خاص في استشهاداته اللغوية.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. ابن طفيل. عامر. 1986م. **الديوان**. رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.
3. الأزهري. محمد بن أحمد. 1964 – 1967. **تهذيب اللغة**. تحقيق مجموعة من العلماء. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
4. الأفغاني. سعيد. **من تاريخ النحو**. بيروت: لبنان: دار الفكر .
5. ثابت. حسان. 1977م. **الديوان**. تحقيق الدكتور سيد حنفي. القاهرة: دار المعارف.
6. جبر، يحيى عبد الرؤوف (1992م) **الشاهد اللغوي**، مجلة النجاح للأبحاث، مجلد 2، عدد6.
7. الجوهري ، إسماعيل بن حماد (1979) **الصحاح** ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ،ط2، لبنان .
8. الدناع. محمد خليفة، **دور الصرف في منهجي النحو والمعجم**، بنغازي: جامعة قار يونس، 1991م.
9. الذبياني. النابغة. 1977م. **الديوان**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.

10.الرافعي. مصطفى صادق (1974) **تاريخ آداب العرب**، ط4.

11.الزبيدي، محب الدين (د.ت)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.

12.السيوطي، جلال الدين، (1312هـ) **الاقتراح في أصول علم النحو** ، طبعة دلهي ، الهند 48 .

13.العكبري. أبو البقاء. 1998م، **التبيان في إعراب القرآن**. وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين. ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية

14.العيني. بدر الدين. د.ت. **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**. مطبوع بهامش خزانة الأدب بولاق

15.القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط1، دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر

16.المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، **المذكر والمؤنث**، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، 1970م،

17.المبرد. أبو العباس. 1994م. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة. جمهورية مصر العربية. لجنة إحياء التراث الإسلامي.

18.المعري. أبو العلاء، **رسائل أبي العلاء**، نشرها خليل خوري، بيروت: طبعة مصورة، د.ت،

الهوامش

1 – هو الإمام العلامة المقريء، أبو محمد، مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد بن مختار، القيسي القيرواني، القرطبي، النحوي اللغوي الفقيه الأديب، صاحب التصانيف. وإمام القرآن في وقته، وخاتمة أئمة القرآن بالأندلس، ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاث مائة (355هـ). مات في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة(437هـ). وقال رحمه الله: «ألفت كتابي الموجز في القراءات بقرطبة

سنة أربع وتسعين وثلثمائة وألفت كتاب التبصرة بالقيروان سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة وألفت مشكل الغريب بمكة المشرفة سنة تسع وثمانين وثلثمائة وألفت مشكل الإعراب في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلثمائة وألفت باقي تواليفي بقرطبة سنة خمس وتسعين وثلثمائة.

2 – الجوهري ، إسماعيل بن حماد (1979) الصحاح ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ،ط2، لبنان ،2: 494– 495

3 – الأزهري. أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق خفاجي البجاري، مادة (شهد) 2 : 75– 76

4– الزبيدي، محب الدين (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، شهد 4: 391

5 – جبر، يحيى عبد الرؤوف (1992م) الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، مجلد 2، عدد6، ص256

6 – السيوطي، جلال الدين، (1312هـ) الاقتراح في أصول علم النحو ، طبعة دلهي ، الهند 48 .

7 – ينظر: الرافعي. مصطفى صادق (1974) تاريخ آداب العرب، ط4، ص1: 54 . وجبر. يحيى عبد الرؤوف (1992م) ، الشاهد اللغوي، ص256.

8 – الأفغاني. سعيد. من تاريخ النحو. بيروت: لبنان: دار الفكر ص17.

9 – القرآن، القلم 68 : 6

10 – القرآن، التوبة 9: 47

11 – القرآن، النحل 16 : 21

12 – القرآن، الصافات37 : 18

13 – القرآن، آل عمران 3: 158

14 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 288

15 – القرآن، الحجرات 49 : 16.

16 – القرآن، الطور 52 : 21.

17 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 223.

18 – العكبري. أبو البقاء، 1998م، 2 : 371.

19 – القرآن، الأحزاب 33 : 18

20 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 125.

21 – ينظر الدناع. محمد خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، بنغازي: جامعة قار يونس، 1991م، ص 135.

22 – القرآن، يس 36: 1

23 – القرآن، القلم، 68 : 1

24 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2: 146

25 – القرآن، البقرة 2: 16

26 – القرآن، الجن، 72 : 16. القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 119

27 – القرآن، الفاتحة 1 : 1

28 – البيت لذي الأصبع العدواني وتمامه : ... لا أفضلت في حسب فينا ولا أنت دياني فتخزوني. وينظر في تخريجه: القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 105 هامش رقم 8.

29 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1: 105 – 106

30 – القرآن، النساء 4 : 162

31– القرآن، الأنبياء 21 : 20. القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 251

32 – القرآن، النساء 4: 75

33 – القرآن، النساء 4 : 88

34 – القرآن، المدثر 74 : 49

35 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1: 241

36 – القرآن، مريم 19 : 69

37 – البيت للأخطل في ديوانه، وصدره: ولقد أبيت من الفتاة بمنزل، ص 616.

38 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 14

39 – القرآن، المائدة 5 : 71

40 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 272

41 – القرآن، يونس 10 : 9

42 – القرآن، الفاتحة 1: 6

43 – القرآن، الصافات 37 : 23. القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 376

44 – القرآن، آل عمران 3 : 120

45– البيت لجرير بن عبد الله البجيلي وصدره: يا أقرع بن حابس يا أقرع. ينظر المبرد. أبو العباس، 1994م، 2 :72.

46 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 210

47 – الْقُرْآنُ، الأعراف 7: 107

48 – الْقُرْآنُ، الأعراف 7 : 108. الشعراء 26 : 33 ، الْقَيْسِيُّ. مَكِّيٌّ بْنُ أَبِيْ طَالِبٍ، (2003)، 1: 334.

49 – القرآن، النحل 16 : 40

50 – القرآن، مريم 19 : 38

51 – القرآن، إبراهيم 14 : 31

52 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 452

53 – القرآن، النمل 16 : 59

54 – البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، 1 : 18. وصدره:" أتهجوه ولست له بكفء.

55 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 91

56 – القرآن، المائدة 5 : 45

57 – القرآن، الأنعام 6 : 148

58 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 265

59 – القرآن، الأحقاف 46 : 15

60 – القرآن، سبأ 34 : 11

61 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 208 – 209

62 – القرآن، يونس 10 : 98

63 – البيت لجران العود في ديوانه، ص 97. ينظر العيني. بدر الدين، د.ت، 3 : 107.

64 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 390

65 – صدر بيت للنابغة في ديوانه، ص 3. وعجزه " والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد".

66 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 391

67 – القرآن، آل عمران 3: 81

68 – القرآن، يوسف 12 : 90

69 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 203

70 – القرآن، النحل 16 : 66

71 – البيت للأعشى في ديوانه، ص 120. ينظر فيه المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، 1970م، ص 112.

72 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 455.

73 – القرآن، هود 11 : 111

74 – القرآن، الطارق 86 : 4

75 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 410

76 – القرآن، يونس 10 : 44

77 – البيت لا يعرف قائله، وصدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي، ينظر فيه معجم شواهد العربية 103، واللامات 177

78 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 382

79 – القرآن، الجاثية 45 : 5

80 – البيت لأبي دؤاد، ينظر المعري. أبو العلاء، رسائل أبي العلاء، نشرها خليل خوري، بيروت: طبعة مصورة، د.ت، ص135 والمبرد نسبه لعدي بن زيد في الكامل، ص489.

81 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 203 – 204

82 – هذا في معظم الآيات المستشهد بها في كتابه

83 – القرآن، الفاتحة 1 : 4

84– القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 107 – 108

85 – القرآن، المائدة 5 : 53

86 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 267 – 268

87 – القرآن، الحجر 15 : 54

88 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1: 447

89 – سبق تخريجه

90 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 356 – 368

91 – القرآن، الإنسان 76 :4

92 – سبق تخريجه

93 – القرآن، الطور 52 : 49

94 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 233

95 – القرآن، المجادلة 58 : 2

96 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 259

97 – القرآن، يوسف 12 : 43

98 – القرآن، الملك 67 : 3 ، نوح 71 : 15

99 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 422 – 423

100 – القرآن، الأنبياء 21 : 109

101 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 394

102 – القرآن، المرسلات 77: 8

103 – القرآن، التكوير 81 : 1

104 – القرآن، الانشقاق 84 : 1

105 – القرآن، الانفطار 82 : 1

106 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 330

107 – القرآن، الأنبياء 21 : 109

108 – القرآن، الأنفال 8 : 58

109 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 39

110 – القرآن، البقرة 2 : 91

111 – القرآن، الإنعام 6 : 126

112 – القرآن، الفرقان 25 : 59.

113 – القرآن، المعارج 7 : 15– 16

114 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 67 – 77

115 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 296

116 – القرآن، التوبة 9 : 25

117 – القرآن، الإنعام 6 : 153

118 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 364

119 – القرآن، يونس 10 : 98

120 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1: 390

121 – القرآن، هود 11 : 116

122 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 411

123 – القرآن، المائدة 5 : 71

124 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 1 : 272

125– القرآن، الأنبياء 21 : 3

126 – القرآن، الرحمن 55 : 22

127 – القران، الزخرف 43 : 31

128 – القرآن، يوسف 12 : 82

129 – القرآن، محمد 47 : 13 . ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 245

130 – القرآن، القصص 28 : 42

131 – البيت لكعب بن جعيل وصدره: ألا حي ندماني عمير بن عامر.

132 – ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 98

133 – القرآن، القيامة 75 : 1

134 – البيت لعامر بن طفيل في ديوانه، ص 56.

135 – القيسي. مكي بن أبي طالب، 2003، 2 : 314